EUROMID ACADEMY OF BUSINESS AND TECHNOLOGY

International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG)
https://ijbeg.com

Online ISSN: 2717-9923

Determinants of Inflation in Palestine

Bahaaeddin Alareeni*
University College of Applied Sciences,
Gaza Strip, Palestine
Email: bahaaedu@hotmail.com

Nariman Qdeh
University College of Applied Sciences,
Gaza Strip, Palestine
Email: nariman.hq018@gmail.com

Mohammed Salem Lulu
Ministry of Agriculture,
Gaza Strip, Palestine
Email: salemlulu@hotmail.com

Received May, 2018; Accepted September, 2018

Abstract: This study aimed at identifying the most important determinants and economic factors affecting inflation rates in Palestine during the period (2000-2014), in order to help in reducing its effects on the Palestinian economy. The descriptive and analytical approach was used, by selecting a set of variables that were expected to have an impact on the inflation rates in the Palestinian economy, as these factors were as economic growth rate, interest rate, exchange rate, unemployment rate, money supply, wages, the inflation rate in Israel, and the global inflation rate. Two statistical models were developed for West Bank and Gaza Strip separately, based on quarter time series data for determinants of inflation in the Palestinian economy for the period from 2000-2014. The results showed the significant impact of: (the exchange rate, the Israeli inflation rate, the economic growth rate) on the inflation rate in the West Bank. In addition, it showed the significant effect of: (global inflation rate, unemployment rate, the economic growth rate) on the inflation rate in Gaza Strip. The other variables: credit facility, wage rate , and interest rate were statistically insignificant. In light of this, the study recommended the necessity of issuing a national currency to reduce the losses of the Palestinian economy due to the absence of the national currency, as well as the pressure of imports and trying to find local alternatives by supporting the national product, as well as the need to review trade and economic policies between the Palestinian Authority and Israel to serve the development of the Palestinian economy.

Keywords: Inflation Rate; Economic Growth Rate; Palestine

Type: research paper

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

DOI: 10.51325/ijbeg.v1i3.43

محددات التضخم في فلسطين

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المحددات والعوامل الاقتصادية المؤثرة في معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000–2014)، وذلك من أجل الوصول لمقترحات تساعد في تخفيض معدلاته والتقليل من آثاره في الاقتصاد الفلسطيني. ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال اختيار مجموعة من المتغيرات التي يتوقع أن يكون لها تأثير على معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، حيث

تمثلت هذه العوامل في (معدل النمو الاقتصادي، سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل البطالة، عرض النقد، معدل الأجور، معدل التضخم في إسرائيل، معدل التضخم العالمي)، حيث تم بناء نموذجين قياسيين لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة، بالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية ربعية لمحددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني للفترة الزمنية (2000–2014)، وتم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي EViews لإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة والحصول على أفضل النتائج. وقد بينت نتائج الدراسة إلى أهمية تأثير كل من: (سعر الصرف، معدل التضخم الإسرائيلي، معدل النمو الاقتصادي) على معدل التضخم في الضفة الغربية حيث بلغ معامل كل منهم (2.1–، 0.62، 0.0081–) على التوالي، وكذلك بينت نتائج الدراسة أهمية تأثير كل من: (معدل التضخم العالمي، معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي) على معدل التضخم في قطاع غزة حيث بلغ معامل كل منهم (1.47، 0.07، 0.03–) على التوالي، بينما كان كل من المتغيرات الأخرى: التسهيلات الائتمانية، معدل الأجور وسعر الفائدة غير معنوي احصائياً. وقد أوصت الدراسة في ضوء ذلك بضرورة إصدار عملة وطنية للتخفيف من خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء عدم وجود العملة الوطنية، أيضاً ضغط الواردات ومحاولة ايجاد البدائل المحلية لها من خلال دعم المنتج الوطني، وكذلك ضرورة إعادة النظر في السياسات التجارية والاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بما يخدم تطور الاقتصاد الفلسطيني، وأخيراً حث المجتمع الدولي للضغط على اسرائيل لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة.

الكلمات المفتاحية: محددات التضخم، الأرقام القياسية للأسعار

المقدمة

تعتبر مشكلة التضخم قديمة قدم المال نفسه، حيث ارتبطت هذه المشكلة بالتطور التاريخي لإصدار النقود ولتنامي حاجات ورغبات سكان المعمورة، ومع التعقيدات المستمرة في طبيعة المجتمعات وتشابك حاجاتهم ظهرت الحاجة إلى النقود وما يرافق ذلك من تغيرات في القوة الشرائية التي تحملها تلك النقود، والمرتبطة إلى حد كبير بحجم الإنتاج والطلب على ما تنتجه المجتمعات منذ الأزل. حيث يعتبر التضخم في الآونة الأخيرة أكثر تعقيداً كونه أصبح أداة بيد كبرى الشركات الرأسمالية المتقدمة والتي تستخدمه كوسيلة لزيادة متوسط الربح لديها من جهة واستغلال مقومات الشعوب وتحديداً الدول النامية من جهة أخرى، حيث أن الدول النامية تعاني من تراجع مستويات الإنتاج المحلي وارتفاع وتيرة الاستيراد، وبالتالي المعاناة تلقائياً من كبوة التضخم المستورد من جهة أخرى، وتاريخياً فقد شهدت روما القديمة في القرن الثالث الميلادي تضخماً معتدلاً دام بضع قرون، وقد عاصرت مصر على سبيل المثال تضخماً جامحاً عام 324م، وأصاب التضخم الصين أيضاً، وهي أول دولة قامت بطبع عملات ورقية في القرن الحادي عشر (التمويل والتنمية،2003).

وعبر السنوات، تفاقمت مشكلة التضخم وأصبحت مشكلة ذات بعد وتأثير عالمي بعد تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن ربط الدولار بالذهب عام 1972م، وطرحها كميات هائلة من النقود من غير رصيد ذهبي، حيث استمر الارتفاع في المستوى العام للأسعار حتى الوقت الراهن وبوتيرة سريعة وساهم ذلك بتراجع مستويات الرفاه الاقتصادي في العديد من دول العالم وعلى رأسها الدول الرأسمالية المتقدمة، لذلك حظي دراسة وتحليل آثار التضخم باهتمام واسع ليس من قبل الاقتصاديون فقط بل أيضاً من قبل الأفراد لما يفرضه التضخم من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة تؤثر على كافة مناحي الحياة، إذ أنه يشوه عملية تخصيص الموارد من خلال "تقليل

معلومات" نظام الأسعار، مما يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية والنمو، كما يؤدي التضخم إلى توزيع عشوائي للدخل والثروة في المجتمع، ومن ثم التأثير على الرفاه الاجتماعي (IMF، 1996).

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين والعلماء بهذه الظاهرة، إلا أن الجدل مازال قائماً حول الأسباب والعوامل الكامنة وراء حدوث التضخم وآثاره الاقتصادية على النظام الاقتصادي، وهل تختلف هذه العوامل من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، وماهي أنسب السياسات الاقتصادية التي من الممكن اتباعها لكبح جِماحه كالسياسات المالية والنقدية والتجارية.

وتعتبر الأراضي الفلسطينية أحد البلدان النامية التي تعاني من ظاهرة التضخم، وتشير سلطة النقد الفلسطينية في تقاريرها حول التضخم، بأن التضخم في فلسطين يعتبر إلى حد كبير تضخماً مستورداً ويظهر حساسية كبيرة تجاه الأسعار العالمية، وبشكل خاص أسعار الغذاء و الوقود (سلطة النقد، تقرير التضخم ،2012)، ويضاف لذلك تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وارتهان الأسعار المحلية للأسعار في السوق الإسرائيلي، وفقا لبنود اتفاقية باريس الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل عام 1994م، لذلك كان هناك حاجة كبيرة لبحث مشكلة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني ومعرفة أهم المحددات والأسباب الكامنة وراء ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات.

مشكلة الدراسة

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة التي تعاني من مجموعة من التحديات والعراقيل التي تقف عائقاً في سبيل تحقيق تنميتها وتطورها، وأحد أهم هذه التحديات هو حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي في الأراضي الفلسطينية، ويظهر ذلك في التذبذبات المتباينة في المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم والذي يؤثر سلباً على مستوى الرفاه الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج من جهة أخرى، وذلك لصعوبة التخطيط المستقبلي، مما يدفع الوحدات الاقتصادية لإهدار الكثير من الوقت والموارد في محاولة التغلب على هذا التضخم، مع ملاحظة أن هذا الأمر سينعكس بشكل سلبي على قدرة الاقتصاد على الإنتاج والنمو بالمعدلات الطبيعية.

ورغم مخاطر التضخم المحدقة في الاقتصاد الفلسطيني إلا أنه يتزامن كذلك مع ارتفاع معدلات البطالة واستمرار حالة الركود الاقتصادي من جهة والاعتماد المتزايد للسلطة الفلسطينية على الضرائب غير المباشرة والتبرعات والمساعدات الخارجية كمصدر رئيس لتمويل الموازنة مما ينعكس ذلك سلباً على الشرائح المجتمعية ويزيد من الأعباء الاقتصادية على الأسر الفلسطينية.

ولأجل التخفيف من حدة تلك المشكلات وتأثيرها على الواقع الاقتصادي والمعيشي في الأراضي الفلسطينية حاولت هذه الدراسة البحث في أسباب ومحددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ماهي العوامل الاقتصادية التي تؤثر على معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000 – 2014)، وما هي أكثر هذه العوامل تأثيراً؟

فرضيات الدراسة

يتمثل الفرض الأساسي لهذه الدراسة في أن التغيرات في معدل التضخم في فلسطين تكون نتيجة لعدد من المتغيرات المستقلة وهي كالتالي (معدل النمو الاقتصادي، سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل البطالة، معدل التضخم العالمي، معدل التضخم الإسرائيلي، وعليه يمكن صياغة الفرضية الأساسية للدراسة كالآتي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (معدل النمو الاقتصادي، معدل الأجور، التسهيلات الائتمانية، سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل البطالة، معدل التضخم العالمي، معدل التضخم في إسرائيل) على معدل التضخم في فلسطين.

أهداف الدارسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. حصر العوامل التي تؤثر على التضخم في اقتصاديات العالم وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة.
2. تحديد أكثر العوامل تأثيراً على معدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي، وسوف يتم استخدام نموذج قياسي يتوافق مع النظريات المفسرة للتضخم بهدف اختبار مقدرة هذه النظريات على تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.
3. الخروج بمجموعة من التوصيات الملائمة للمساعدة في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

أهمية الدراسة

العوامل التي تؤثر على التضخم تختلف من دولة إلى أخرى وتتغير هذه العوامل بتغير الزمن وبتغير الأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة، بالتالي تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1. الدراسة توضح أهم العوامل التي تؤثر على معدلات التضخم في فلسطين، حيث أن ذلك سيساعد على اقتراح السياسات الاقتصادية التي من شأنها خفض معدلات التضخم.
2. تحديد نسبة تأثير كل عامل من هذه العوامل على حدة على مستوى التضخم والذي سيساعد على في وضع سياسات وحلول لكل عامل من عوامل التضخم.
3. تقدم الدراسة لمتخذي القرار الفلسطيني رؤية ممكن الاستفادة منها في علاج مشكلة التضخم في الأراضي الفلسطينية لكبح جماحه ومعالجته بما يتلاءم ومستويات النمو الاقتصادي.

منهجية الدارسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة، ولاختبار صحة الفرضيات تم إتباع المنهج الوصفي الكمي لتفسير هذه الظاهرة، ودراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والتحقق من مدى صحتها، حيث تم استخدام بيانات لسلسلة زمنية ربعية للفترة (2000– 2014)، وتم تحليل هذه البيانات بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي Eviews والحصول على أفضل النتائج.

مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة لمتغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثلت في البيانات الرسمية المنشورة والغير المنشورة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية وكذلك الجهاز المركزي الاحصائي الاسرائيلي بالإضافة لقاعدة بيانات البنك الدولي وذلك للفترة الزمنية من الربع الأول لعام 2000 إلى الربع الرابع لعام 2014م، وذلك حسب توافرها.

حدود الدراسة

الحد المكاني: شملت الدراسة الأراضي الفلسطينية المتمثلة في قطاع غزة والضفة الغربية وبدون مدينة القدس العربية، والتي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية .

الحد الزمني: غطت الدراسة الفترة الزمنية الواقعة بين عامي (2000 – 2014).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: نظرية التضخم

عند النظر إلى أدبيات الاقتصاد، يمكن التمييز بين مصدرين رئيسين للتضخم هما العوامل الناشئة من جانب الطلب والتي تغذيه السياسات النقدية والمالية التوسعية، والعوامل من جانب العرض الناتجة من ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث أن هناك عدة تفسيرات للمدراس الاقتصادية حول ظاهرة التضخم، حيث ركزت المدرسة الكينزية على جانب الطلب لتفسير التضخم وأشارت إلى أن سوق العمل يلعب دوراً هاماً في ارتفاع مستوى الأسعار من خلال ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات، والذي يحتاج في نفس الوقت إلى قوى عاملة لإنتاج هذه السلع والخدمات، هذه القوى العاملة لديها معدل حدي للاستهلاك مرتفع مما يؤدي لرفع مستوى التضخم لأعلى، كما أشارت إلى أن هناك أيضاً عوامل تساعد في زيادة مستوى الطلب على السلع والخدمات مثل الكوارث والحروب وبالتالي ارتفاع مستوى الأسعار خصوصاً إذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته التشغيلية (الشبول، 1981). أما المدرسة النقدية فقد اعتمدت في تفسير ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود، وتشير هذه النظرية إلى أنه في حالة بقاء سرعة دوران النقود وحجم السلع والخدمات ثابت فإن زيادة النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار (شلتوت، 2008). ومدرسة التقليديين الجدد فقد ضمنت هذه المدرسة في تحليلها لظاهرة التضخم أسلوب منحنى فيليبس، حيث يؤدي انخفاض معدل البطالة إلى زيادة مستوى التضخم والعكس صحيح بحكم أن التضخم دالة لمستوى البطالة، وبالتالي فإن انخفاض مستوى البطالة يكون ناتج عن زيادة الطلب على العمالة المنبثق من زيادة الطلب في سوق السلع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (الجلال، 2006). وفيما يتعلق بالمدرسة الهيكلية فقد ركزت هذه المدرسة في تحليلها للتضخم على جانب العرض وذلك من ناحية مرونة عرض بعض منتجات القطاعات الاقتصادية (مثل القطاع الزراعي والصناعي)، حيث أن القطاعات ذات مرونة العرض الضعيفة يؤدي زيادة الطلب فيها إلى زيادة مستوى الأسعار نتيجة لعدم تمكن هذه القطاعات من زيادة الإنتاج ومواكبة زيادة الطلب في المدى القصير (زكي، 1980).

ثانياً: واقع التضخم في فلسطين

يعبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك[1] عن مدى التغير في قيمة النقود أي القوة الشرائية بالنسبة للمستهلك، وبالاستعانة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك يمكن احتساب معدل التضخم[2]، حيث أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي لانخفاض القوة الشرائية، (مقلد، والفيل، 2012). بالتالي تتم عملية احتساب الرقم القياسي في الأراضي الفلسطينية باتباع معادلة لاسبيرز (Laspeyres Index) والمعروفة بالترجيح بكميات سنة الأساس

1 يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك على أنه: وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك بين فترة زمنية تسمى فترة المقارنة وأخرى تسمى فترة الأساس (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي).

2 $$Inflation = \frac{CPI_t - CPI_{(t-1)}}{CPI_{(t-1)}}$$

حيث أن: CPI_t: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ما.$CPI_{(t-1)}$: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة لها.

(المناسيب المرجحة)، وحسب هذه الصيغة، يتم حساب الرقم القياسي لكل سلعة (منسوب السعر)، ومن ثم يتم احتساب متوسط المناسيب ويتم ترجيحها بكميات سنة الأساس لكل مجموعة إلى أن نصل إلى حساب الرقم القياسي العام، كما ويتم احتساب الأهمية النسبية للسلع والخدمات (أوزان الترجيح) لأسعار المستهلك بالاعتماد على نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة عام 2004 لعينة من الأسر بلغت 3781 أسرة، حيث يعتبرون وزن السلعة أو الخدمة جزءاً من سلة المستهلك، واحتسبها يتم بطريقة نسبية ليمثل جزءاً من مائة ألف وهو حجم سلة المستهلك (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوية:2013، 2014). انظر ملحق رقم(1) لمعرفة التوزيع النسبي لأوزان الترجيح المستخدمة في عمليات احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمجموعات الرئيسية بناءً على بيانات إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2004 في فلسطين، حيث أن وبشكل عام فإن المستوى العام للأسعار في فلسطين يتأثر بالعديد من المتغيرات، أهمها مستوى الدخل ومستويات التضخم في إسرائيل وأسعار صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الأخرى وبخاصة الدولار الأمريكي والدينار الأردني (سلطة النقد الفلسطينية، 2006). والشكل البياني التالي يوضح معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، كما يلي:

شكل رقم (1): معدل التضخم خلال الفترة (2000-2014)

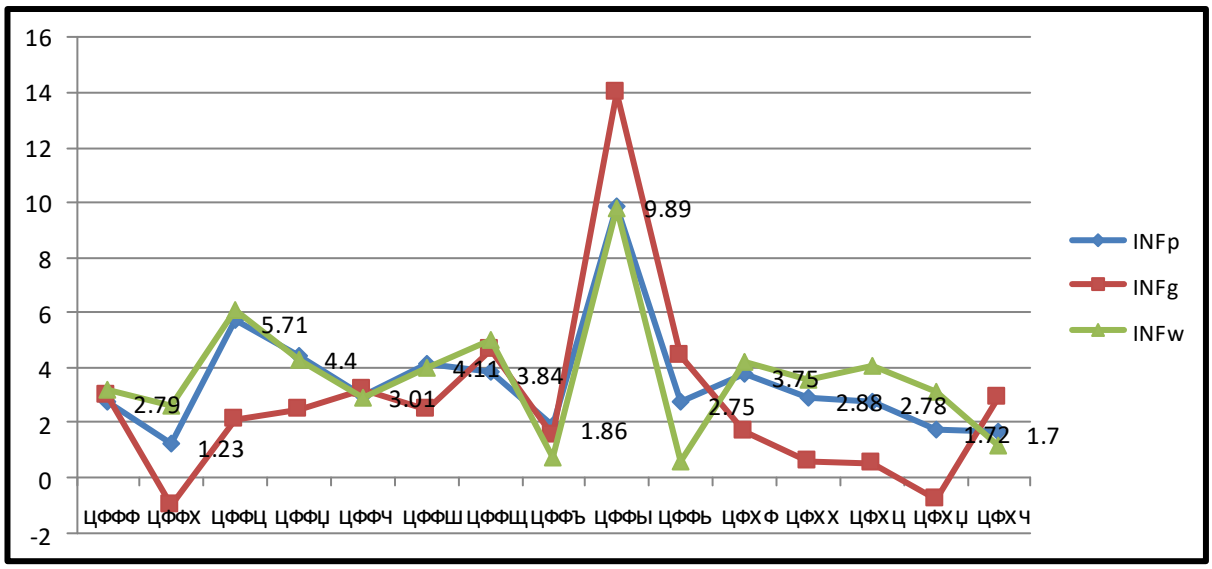

بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (2)

ويلاحظ من الشكل (1) أن أدنى مستوى للأسعار في فلسطين (INFp) كان في العام 2001 حيث وصلت لمعدل 1.2% ويعود ذلك لانخفاض أسعار الواردات عالمياً وانخفاض التضخم في اسرائيل الناجم عن تباطؤ الاقتصاد العالمي، أما في الضفة الغربية (INF.w) فقد انخفض إلى حوالي 2.62% عام 2001، بينما في قطاع غزة (INF.g) فقد انخفض إلى حوالي 1.03-%.

ثم عاد للتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض مرة أخرى لكنه شهد ارتفاعاً ملحوظاً وغير مسبوق عام 2008 بنسبة 9.89% في فلسطين وبنسبة9.81% في الضفة الغربية وبنسبة 13.9% في قطاع غزة، وذلك على خلفية موجة الغلاء والارتفاع في الأسعار العالمية، وتراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عامي 2006 و2007 جراء وقف المنح والمساعدات الدولية وانقطاع رواتب الموظفين (سلطة النقد الفلسطينية، 2010).

أما خلال الفترة (2010–2012) فقد بلغ متوسط معدل التضخم في فلسطين 3.13%، بينما بلغ متوسط معدل التضخم في الضفة الغربية حوالي 3.95% أما في قطاع غزة فقد بلغ حوالي 0.92% لنفس الفترة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع في الضفة الغربية تقريباً بما في ذلك الكهرباء والوقود، أما انخفاض معدل التضخم في قطاع غزة إلى أقل من 1% فإنه يعكس زيادة السلع المستوردة من مصر عبر اقتصاد الأنفاق النشط، وبالرغم من ارتفاع تكاليف النقل عن طريق الأنفاق، إلا أن السلع الأساسية الواردة إلى القطاع عبر الأنفاق كانت أرخص من السلع المستوردة من إسرائيل بنسبة تتراوح بين 10–15% (الأونكتاد، 2012).

بينما في عام 2013 فقد أظهر تحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك حدوث تراجع ملحوظ في معدلات التضخم حيث بلغ حوالي 1.72% في فلسطين وحوالي 3.10% في الضفة الغربية وحوالي 0.77–% في قطاع غزة مقارنة مع 2.78% و4.08% و0.48% على التوالي في عام 2012.

لكن في عام 2014 أظهرت بيانات الأسعار ارتفاعاً طفيفاً في فلسطين حيث بلغ معدل التضخم 1.7% وهي ذات النسبة المتحققة خلال العام 2013 ويمثل هذا التراجع امتداداً للاتجاه التنازلي الذي اتخذته مستويات التضخم خلال السنوات الأخيرة، متأثرة على وجه الخصوص بانخفاض تكاليف الواردات وتراجع الأسعار العالمية لبعض السلع وخصوصاً الغذاء، بالإضافة إلى ضعف الطلب المحلي على خلفية تزايد عدم اليقين السياسي والاقتصادي في المنطقة. وفي ظل التغيرات الاقتصادية وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية فإن معدل التضخم في فلسطين يعتبر منخفض نسبياً، مقارنة بالمعدلات العالمية والإقليمية، فقد بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة خلال العام 2014 حوالي 1.4%، وفي الدول الصاعدة والنامية وحوالي 5.3%، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 8%، أما على مستوى الدول المجاورة، فقد بلغ معدل التضخم في الأردن 2.8% وفي مصر 10.2% وفي إسرائيل 0.5% (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي:2013، 2014، 2015).

غير أن معدل التضخم المتحقق في فلسطين يخفي الكثير من التناقضات، ففي الوقت الذي تراجع فيه معدل التضخم في الضفة الغربية من 3.1% عام 2013 إلى 1.2% عام 2014، ارتفع في قطاع غزة من 0.8–% إلى 2.9%.

ويعكس هذا التفاوت في مستويات التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة حجم الاختلاف في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المنطقتين، حيث ترتبط أسعار السلع في الضفة بشكل أساسي بمستوى أسعارها في اسرائيل وتكاليف الاستيراد، بينما تعتمد أسعار السلع في قطاع غزة على الوضع الاقتصادي، خاصة وأن تراجع نشاط اقتصاد الظل (الاقتصاد الغير رسمي) أدى إلى انخفاض كبير في السلع الواردة من مصر، وتزايد الاعتماد على ما يسمح باستيراده من اسرائيل، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ خلال العام 2014(سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي:2015).

الدراسات السابقة

العديد من الدراسات السابقة تطرقت إلى موضوع ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات أو التضخم في اقتصاديات الدول، ولقد أولى العلماء موضوع العوامل التي تؤثر على معدلات التضخم (محددات التضخم) أهمية كبرى من بين القضايا الاقتصادية، حيث ظهرت وجهات نظر مختلفة للمدارس والنظريات الاقتصادية والتي تصدرت لتفسير والبحث عن أسباب هذه الظاهرة الاقتصادية، ومن أبرز تلك الدراسات التي تناولت موضوع التضخم، ما يلي:

أولاً: الدراسات العربية: الدراسات العربية التي تناولت موضوع التضخم في العالم العربي وفلسطين محدودة واقتصرت على استخدام عدد محدود من المتغيرات منها أثر سعر الصرف على المؤشرات الكلية ومن ضمنها التضخم، وأثر السياسة الإنفاقية وسعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهي على النحو الآتي:

1. **شنبيش (2013): "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي من خلال قياس العلاقة الكمية بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة (1992–2008)، من هذه المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار، عرض النقود، **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة طردية بين مستوى التضخم وعرض النقود بالمعنى الضيق في الاقتصاد الليبي، وكذلك وجود علاقة طردية بين التضخم وسعر صرف الدينار الليبي، وكذلك توجد علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2. **خضر (2012): "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994– 2010)".**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير سعر الصرف الإسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني وكذلك توضيح العلاقة بين سعر الصرف للعملات المختلفة الأخرى وبين معدل التضخم، استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). **وتوصلت الدراسة** إلى أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر الصرف الإسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي.

1. **رجب (2011): "أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في فلسطين":**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة (1996–2008)، وكذلك التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى التعرف على حالة التضخم الراهنة في فلسطين. **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة (إجمالي النفقات العامة، النفقات الجارية وصافي الإقراض، الأجور والرواتب، النفقات التحويلية) على الرقم القياسي العام للأسعار أي أن الزيادة في إجمالي النفقات تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أما (النفقات التشغيلية، والنفقات التطويرية بشقيها الممولة من الخزينة والممولة من المنح والمساعدات) فلم يكن لها أي تأثير على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

2. **حمود (2011): "استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر كل من العرض النقدي، والناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف، على التضخم في المملكة الأردنية معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (1970–2007). **وقد توصلت الدراسة** إلى أن متغيرات التضخم وسعر الصرف والإنفاق الحكومي تحتوي على جذر الوحدة وتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول بعكس متغيرات عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي فهي مستقرة عند المستوى، وكذلك وجود علاقة سببية بين المتغيرات غير المستقرة في المستوى وأن هذه المتغيرات متكاملة وهناك علاقة توازنيه بينها، أيضاً بينت نتائج الدراسة أن متغير التضخم يفسر 100% من مكونات التباين في الفترة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه.

3. **الجراح (2011): "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2007) وذلك ضمن إطار نموذج العرض والطلب الكلي باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، ولأجل ذلك تم استخدام عدد من المتغيرات منها معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، الإنفاق الحكومي الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي، معدل نمو النقود بمعناه الواسع، مؤشر الإنتاج الصناعي للدول الصناعية، المؤشر العالمي لأسعار الصادرات، مؤشر درجة الانفتاح، ومعدل نمو الأسعار الحقيقة للنفط، سعر الصرف الإسمي الفعال للعملة السعودية، حيث يمثل الارتفاع في قيمة هذا المتغير انخفاضاً في قيمة العملة السعودية. **وتوصلت الدراسة** إلى أن هناك أهمية للعوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (مؤشر درجة الانفتاح، والمؤشر العالمي لأسعار الصادرات، ومؤشر الإنتاج الصناعي للدول الصناعية) في شرح وتفسير معدلات التضخم في السعودية في الأجلين الطويل والقصير، وبالتالي بيان قوة تشابك الاقتصاد المحلي مع نظيره العالمي. كذلك تبين أن السياسات النقدية تؤدي دوراً مهماً في التأثير في معدل التضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل.

4. **إلهيتي وآخرون (2010): "أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تقلبات أسعار الصرف بالإضافة إلى المتغيرات النقدية والمالية على معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي خلال الفترة (1980-2002). ومن المتغيرات المستخدمة لبيان أثرها على معدلات التضخم سعر الصرف، سعر الفائدة، عجز أو فائض الموازنة العامة / الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي، العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، حالة عدم الاستقرار والفساد ، **وقد توصلت الدراسة أنه في الاقتصاد الأردني** يوجد علاقة عكسية بين التضخم وكلاً من المتغيرات سعر الصرف، وعجز أو فائض الموازنة العامة، والعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، وحالة عدم الاستقرار والفساد في الاقتصاد الأردني، أما متغيري: سعر الفائدة، وإجمالي الدين الخارجي فلم يكن لهما أي تأثير معنوي في التأثير على التضخم بالأردن. أما في حالة **الاقتصاد التركي** فقد تبين وجود علاقة طردية بين التضخم وكلاً من سعر الصرف وعجز أو فائض الموازنة العامة، وكذلك وجود علاقة عكسية مع العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، أما باقي المتغيرات فلم يظهر لها معنوية في التأثير على معدلات التضخم بالاقتصاد التركي وذلك لعدم اجتيازها الاختبارات الإحصائية.

5. **الزهوي (2010): "دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (1986-2006)".**

هدفت الدراسة إلى تقدير معاملات دالة محددات التضخم في مصر في الأجلين الطويل والقصير خلال الفترة (1986- 2006)، وقد تم لهذا الغرض استخدام أربعة متغيرات مستقلة وهي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وعرض النقود كعوامل لها تأثير على سلوك معدل التضخم. **وقد توصلت الدراسة** إلى أن هناك دوراً لسعر الصرف في الأجلين القصير والطويل في التأثير على معدل التضخم في مصر كذلك النقود بمعناها الواسع، أما بالنسبة لمتغيري سعر الفائدة الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد تبين أنه ليس لهما أي تأثير معنوي على التضخم في مصر.

6. **الهجهوج (2009): "محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: أسلوب التكامل المشترك".**

هدفت الدراسة إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية المسببة للتضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة (1980-2007) سواء في المدى القصير أو الطويل وذلك من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك من أجل تقدير النموذج القياسي، وتم استخدام عدد من المتغيرات منها معدل نمو عرض النقود، مستوى سعر الصرف الفعلي الاسمي، معدل التغير في سعر النفط، معدل نمو حجم الائتمان المصرفي

المتاح للقطاع الخاص، مستوى التضخم العالمي، معدل نمو الطلب الكلي. **وتوصلت الدراسة** إلى أن التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ظاهرة نقدية حيث فسر معدل نمو عرض النقود ما نسبته 20% من مكونات التضخم في المدى الطويل في حين بلغ تفسير عرض النقود 14% في المدى القصير، كذلك فإن التضخم في دول التعاون الخليجي يستجيب وبشكل طردي للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في معدل التغير في سعر النفط، ومعدل نمو عرض النقود ومستوى التضخم العالمي، وحجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص. بالإضافة لضعف تفسير معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي، ومعدل نمو الطلب الكلي.

7. **العمر** (2007): **"محددات التضخم بدولة الكويت"**.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في التضخم المحلي في اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي ممثلاً بدولة الكويت خلال الفترة (1972–2004)، واعتمدت الدراسة في تفسيرها على ثلاثة متغيرات وهي الرقم القياسي لأسعار الواردات والذي يمثل التضخم المستورد، ورصيد النقد المحلي، والناتج المحلي بالأسعار الثابتة واللذان يمثلان المتغيرات الداخلية، وذلك لتحديد أثر التضخم المستورد. **وتوصلت الدراسة** إلى أن التضخم المحلي مرتبط بعلاقة توازنيه طويلة الأمد مع رصيد النقد بمعناه الموسع، وأن التضخم المحلي يتأثر بالناتج المحلي الحقيقي، في حين تشير النتائج إلى غياب أي تأثير معنوي للتضخم المستورد على التضخم المحلي بالكويت.

8. **هتهات (2006): "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"**.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988–2003)، بالإضافة لمعرفة الآثار التي يخلفها التضخم سواء الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية، كذلك أشارت هذه الدراسة إلى سياسات ووسائل مكافحة التضخم، وطورت الدراسة نموذج قياسي لتوضيح العلاقة بين معدل التضخم والتضخم المتوقع ومعدل البطالة، **وتوصلت الدراسة** إلى أن التوقعات التضخمية من طرف الجمهور في الزمن السابق لها أثراً معنوياً في زيادة معدل التضخم، كذلك وجود علاقة عكسية ما بين معدل البطالة ومعدل التضخم ووجود علاقة ثنائية الاتجاه بينهما، بمعنى أن التضخم يسبب البطالة وكذلك البطالة تسبب التضخم.

9. **المصبح (2006): "محددات التضخم في سورية خلال الفترة (1970–2004)"**.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في سورية، لمعرفة محدداته وأسبابه وذلك لأجل اقتراح الوسائل المناسبة لعلاج هذه المشكلة. **وقد توصلت الدراسة** أن ظاهرة التضخم تنشأ نتيجة فقدان التوازن الاقتصادي في اقتصاد أي دولة، كذلك بينت أن التضخم في سورية يفسر في الأجل الطويل بثلاث متغيرات هي: (نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الركود الاقتصادي، ومؤشر الرقم القياسي لأسعار المستوردات) وتعتبر هذه النتيجة متوافقة تماماً مع النظرية الاقتصادية. كما وبينت الدراسة وجود علاقة سببية في الأجلين القصير والطويل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى مؤشر التضخم.

10. **الجلال (2006): "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990–2003)"**.

هدفت الدراسة إلى تحديد خصائص الاقتصاد اليمني ودراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، كذلك اهتمت ببيان أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم، وأهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية لعلاج ظاهرة

التضخم وتقييم مدى فعالية هذه السياسات، **وتوصلت الدراسة** إلى أن التضخم في البلدان النامية يرتبط بعدد من الاختلالات الناتجة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية، والزيادة في حجم الإنفاق العام، وزيادة حجم الاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه العوامل الخارجية متمثلة في تفاقم حجم المديونية الخارجية، وارتفاع أسعار الواردات، كذلك قصور السياسات النقدية والمالية في علاج الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني الناجمة عن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. **Sahadudhhen I (2012), A Cointegration and Error Correction Approach to the Determinants of Inflation in India"**.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الهندي خلال الفترة من الربع الأول من عام1996 إلى الربع الثاني من عام2009، وذلك للتعرف على أهم العوامل المؤثرة فيه ودور السياسة الحكومية النقدية والمالية في التأثير على معدلات التضخم في الاقتصاد الهندي واحتوت الدراسة على مجموعة من المتغيرات هي الرقم القياسي لأسعار البيع بالجملة، الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، عرض النقود، سعر الاقراض الأساسي، سعر الصرف. **وقد توصلت الدراسة** وجود تأثير إيجابي لكل من الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود على التضخم في المدى الطويل، وأما معدل الفائدة وسعر الصرف فقد كان تأثيرهما سلبي على التضخم في الهند.

2. **MarialAwouYol (2010), "Determinants of Inflation in Sudan: An Empircal Analysis".**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على المحددات الأساسية للتضخم ودراسة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات في السودان خلال الفترة (1970-2008). واستخدمت مجموعة من المتغيرات منها عرض النقود الاسمي، الناتج الحقيقي، سعر الصرف الاسمي، التضخم المتوقع، التضخم المستورد. و**توصلت نتائج الدراسة** إلى أن التضخم المستورد هو الأكثر تأثيراً على التضخم المحلي ثم يليه الناتج الحقيقي، هذا في المدى الطويل. أما في المدى القصير فقد كانت أهم محددات التضخم المحلي في السودان هي سعر الصرف الاسمي والناتج الحقيقي والتضخم المستورد، حيث كانت تحمل نفس الاشارات المتوقعة. أما اختبار السببية فقد أشار لوجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التضخم وكلاً من سعر الصرف وعرض النقود، بينما كانت أحادية الاتجاه مع المتغيرات الأخرى.

3. **Kevin Greenidge & Dianna DaCosta (2009), "Determinants of Inflation in Selected Caribbean Countries".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التضخم وأهم محددات التضخم الرئيسية في مجموعة من دول البحر الكاريبي وهي: جامايكا، وغويانا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة (1970- 2006) لكل دولة على حدة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات هي ارتفاع أسعار النفط، التضخم العالمي، فجوة الناتج المحلي، سعر الفائدة، معدل البطالة، الفائض المالي، سعر الصرف. وقد **توصلت الدراسة** فيما يتعلق **بدولة بربادوس**، يوجد علاقة طردية بين التضخم وكلاً من ارتفاع أسعار النفط ومعدل البطالة وعكسية مع معدل الفائدة وذلك في المدى الطويل، أما في المدى القصير فتبين وجود علاقة طردية مع كلاً من الفائض المالي وارتفاع أسعار النفط ومعدل البطالة وعكسية مع سعر الفائدة. أما في **دولة غويانا**، تبين وجود علاقة طردية بين التضخم وكلاً من ارتفاع أسعار النفط وسعر الصرف وذلك في المدى الطويل، أما في المدى القصير فتبين وجود علاقة طردية مع كلاً من ارتفاع أسعار النفط وسعر الصرف وعكسية مع سعر الفائدة وفجوة

الناتج المحلي. وأما في دولة **جامايكا**، تبين وجود علاقة طردية بين التضخم وكلاً من ارتفاع أسعار النفط ومعدل الفائدة وذلك في المدى الطويل، أما في المدى القصير فتبين وجود علاقة طردية مع كلاً من ارتفاع أسعار النفط وفجوة الناتج المحلي وسعر الصرف والفائض المالي وعكسية مع سعر الفائدة. وفي دولة **ترينيداد وتوباغو**، تبين وجود علاقة طردية بين التضخم وكلاً من ارتفاع أسعار النفط وسعر الصرف وذلك في المدى الطويل، أما في المدى القصير فتبين وجود علاقة طردية مع كلاً من ارتفاع أسعار النفط وسعر الصرف والفائض المالي وعكسية مع فجوة الناتج المحلي.

4. **Mohammad Rahimi & Mosayeb Pahlavani (2009), "Sources of Inflation in Iran: Application of the ARDL Approach".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المصادر الرئيسية للتضخم في إيران وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (1971– 2006) وذلك مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الإيراني خلال هذه الفترة باستخدام المتغيرات الاقتصادية التالية (عرض النقود، سعر الصرف، الدخل الحقيقي، التضخم المتوقع، التضخم المستورد، متغير وهمي يمثل الحرب العراقية الايرانية(1980–1988)) . **وتوصلت الدراسة** أنه في المدى الطويل يوجد علاقة طردية بين التضخم وكلاً من عرض النقود، وسعر الصرف، والتضخم المستورد، ومعدل التضخم المتوقع، وكذلك مع المتغير الوهمي، وفي مقابل ذلك كانت العلاقة عكسية مع الدخل الحقيقي. أما في المدى القصير فكانت النتائج مشابهة لما كانت عليه في المدى الطويل.

5. **AbdulAleem Khan & Others (2007), "Determinants of Recent Inflation in Pakistan".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم مسببات ومحددات التضخم في الباكستان خلال الفترة (1972–2006). حيث استخدمت مجموعة من المتغيرات وهي اقتراض القطاع الحكومي، إجمالي الناتج القومي الحقيقي، الطلب الحقيقي، العرض الحقيقي، اقتراض القطاع الخاص، أسعار الواردات بالدولار، سعر الصرف، الضرائب الحكومية، القيمة المضافة الإسمية للقطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي، التوقعات المستقبلية للتضخم، سعر القمح المدعم. **وقد بينت نتائج الدراسة** أن أهم العوامل المؤثرة في التضخم هي معدل التضخم المتوقع، واقتراض القطاع الخاص، والتضخم المستورد، وكذلك أن اقتراض القطاع الحكومي قد ساهم في رفع الأسعار خلال 1995/1994 ولكنه لم يستمر حتى نهاية الفترة، أما باقي المتغيرات فلم يكن لها أي تأثير معنوي على معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

6. **Byung-YeonKim (2001), "Determinants of Inflation in Poland: A Structural Cointegration Approach".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات التضخم في الاقتصاد البولندي خلال الفترة من (1990– 1999)، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية لمجموعة من المتغيرات وهي (اللوغاريتم الطبيعي لسعر صرف الزلوتي (Zloty) البولندي مقابل الدولار، اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اللوغاريتم الطبيعي للإنتاج الصناعي في بولندا، اللوغاريتم الطبيعي لمعدل الأجور الاسمية الشهرية في بولندا، اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود الاسمي بمعناه الواسع في بولندا). **وقد بينت نتائج الدراسة** أن محددات التضخم في بولندا هي التضخم المستورد، ويأتي بعد ذلك دور التكاليف خاصة الناشئة عن الأجور، أما ارتفاع قيمة العملة المحلية كان له أكبر الأثر في تخفيض معدل التضخم، وفي المقابل لم يكن للتغير في كمية النقود المعروضة أي تأثير على التضخم في بولند. وبالتالي فإن قطاع العمل والقطاع الخارجي كان لهما أكبر الأثر على تحديد التضخم في حين أن القطاع النقدي لم يكن له أي تأثير على معدل التضخم.

7. **Samuel A. Laryea & Ussif R. Sumaila (2001), "Determinants of Inflation in Tanzania".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير في الاقتصاد التنزاني، ومن المتغيرات المستخدمة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كمية النقود المعروضة في التداول، سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار). **وقد توصلت الدراسة** إلى وجود علاقة طردية بين التضخم وكمية النقود المعروضة للتداول، وكذلك أشارت أيضاً إلى وجود علاقة طردية تربط سعر الصرف بالتضخم، بمعنى أن ارتفاع سعر الدولار يؤدي لزيادة التضخم في تنزانيا، أما بخصوص العلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت عكسية. أما في الأجل القصير فقد بينت نتائج الدراسة معنوية كل من عرض النقود والناتج المحلي كمحددات للتضخم وعدم معنوية سعر الصرف في الأجل القصير.

8. **Fatukasi Bayo (Without Date), "Determinants of Inflation in Nigeria: An Empirical Analysis".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التضخم في الاقتصاد النيجيري بالإضافة لتحليل أسباب الاتجاهات التضخمية التي أصابت الاقتصاد النيجيري خلال الفترة (1981–2003) والسياسات الحكومية المختلفة لعلاج التضخم في المدى الطويل من أجل المحافظة على المستوى المعيشي للمواطنين النيجيريين. وذلك باستخدام مجموعة من المتغيرات منها العجز المالي، عرض النقود، معدل الفائدة، معدل الصرف الحقيقي. **وتوصلت الدراسة** إلى أن المتغيرات التفسيرية في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 64.2 % من التغير الحاصل في التضخم في نيجيريا والنسبة المتبقية ترجع للخطأ العشوائي، وكذلك أشارت النتائج لوجود علاقة إيجابية بين التضخم وكلاً من العجز المالي وعرض النقود ومعدل الفائدة، وفي مقابل ذلك كانت العلاقة عكسية مع سعر الصرف.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق للدراسات التي تناولت موضوع محددات التضخم في اقتصاديات الدول المختلفة نجد أن التضخم يتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات سواء الاقتصادية منها أو الموضوعية، ومن هنا يمكن أن نتنبأ بالمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تكون لها تأثير على مستوى الأسعار في فلسطين، المتغيرات هذه تتمثل في (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام، معدل الدين العام، عرض النقود، سعر الصرف، سعر الفائدة، معدل الأجور، معدل التضخم العالمي، معدل التضخم الاسرائيلي، البطالة، معدل النمو الاقتصادي، حجم التسهيلات الممنوحة)، ولكن لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني كونه يعاني من عدم وجود عملة وطنية وتتم معاملاته الاقتصادية بالشيكل الإسرائيلي تم استبدال متغير عرض النقد بالتسهيلات الممنوحة لكل من غزة والضفة، كذلك متغيري الدين العام والانفاق العام لم تتوفر لهما بيانات بشكل منفصل لكل من غزة والضفة وبالتالي تم استبعادهما.

الإطار العملي للدراسة

أولاً: متغيرات الدراسة والنموذج القياسي للدراسة

بالرجوع والاستفادة من الأدبيات السابقة تم استخدام عدد من المتغيرات التي يتوقع أن يكون لها تأثير على معدلات التضخم، وهذه المتغيرات بعضها متغيرات رقمية والبعض الآخر نسبة مئوية، وفي ضوء ذلك تم صياغة نموذج انحدار متعدد ليعبر عن المتغيرات الاقتصادية المحددة لمعدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني على النحو التالي:

$$INF = f\ (GR، INT، EXR، UNR، INF_{IS}، INF_{WO})$$

حيث أن:

المتغير التابع: معدل التضخم (Inflation Rate) : وهو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، ويتم قياسه من خلال التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI (ساموبلسون، وآخرون، 2001)، ويرمز له بالرمز **INF.**

المتغيرات المستقلة، وهي كالآتي:

1. **النمو الاقتصادي Economic Growth:** وتم التعبير عنه بنصيب الفرد من الناتج الاجمالي في نموذج الضفة الغربية ويقاس بإجمالي الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان (ساموبلسون، 2006)، أما في قطاع غزة فتم التعبير عنه بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي, ويرمز له بالرمز **GR.**
2. **معدل الفائدة (Interest Rate) كنسبة مئوية:** وهو الثمن المدفوع نظير استعمال النقود أو الزيادة مقابل إقراض النقود لأجل (وضاح رجب، 2011)، ويرمز له بالرمز **INT.**
3. **سعر الصرف (Exchange Rate):** يُعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة من عملة أجنبية معبراً عنها بوحدات من العملة الوطنية، أو أنه سعر وحدة من العملة المحلية معبراً عنها بوحدات من العملة الأجنبية (خليل، 2005)، ويرمز له بالرمز **EXR.**
4. **معدل البطالة (Unemployment Rate) كنسبة مئوية:** حيث تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً في أي نوع من الأعمال، وكانوا هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق ويقبلونه عند الأجر السائد ولم يجدوه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية/التقرير السنوي: (2014، 2015)، ويرمز له بالرمز **UNR** .
5. **معدل التضخم في اسرائيل:** ويعرف بأنه الرقم الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الأسر، ويرمز له بالرمز **INF_{IS}.**
6. **معدل التضخم العالمي ويرمز له بالرمز INF_{WO} .**
7. **معدل الأجور:**
8. **التسهيلات الائتمانية:** نظراً لعدم وجود عملة وطنية وبالتالي عدم وجود بيانات عن عرض النقد لفترة الدراسة فقد تم التعبير عن هذا المتغير بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص.
9. حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: المنهجية الإحصائية والقياسية لتحليل البيانات

لقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، والمنهج الكمي القياسي لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف الحصول على معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

1. **طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):** وتعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2005). كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، ولكي نتمكن من بناء نموذج قياسي دقيق باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج القياسي المراد تقديره يجب توافر مجموعة من الافتراضات العلمية لنحصل على

DOI: 10.51325/ijbeg.v1i3.43 EuroMid Academy of Business & Technology

الدقة المطلوبة للنموذج، والتي تتمثل فيما يلي كما يوضحها كلاً من (صافي، 2015) و(Gujarati، 2004):

أ. المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
ب. الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
ج. تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).
د. استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
هـ. عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).
و. المتغيرات المستقلة غير مرتبطة مع حد الخطأ العشوائي.

2. **اختبار السكون:** يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية (عطية، 2005):
   أ. ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
   ب. ثبات التباين عبر الزمن.
   ج. التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller – ADF) وكذلك اختبار فيلبس برون (Philips Perron – PP)، وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

3. **اختبار التكامل المشترك** (Cointegration Test): يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين yt،:(xt) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كلٍ على حده، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnasen Approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال(عطية، 2005). ويفضل أسلوب الإمكانية العظمى (اختبار جوهانسون) المقترح من قبل جوهانسون وجوسيلس عام 1990م، عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسون وجوسيلس إجراء اختبارين: الأول اختبار الأثر(Trace) والثاني اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum) حيث أن كلاهما يعطي نفس النتيجة (عبد القادر، 2007).

4. **النماذج القياسية والإشارات المتوقعة للمعاملات:** وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنماذج المراد تقديرها كما يلي:

أ) <u>نموذج الضفة الغربية:</u>

$$INF_{we} = \beta_0 + \beta_1 GR + \beta_2 INT + \beta_3 EXR + \beta_4 UNR + \beta_5 INF_{IS} + \beta_6 INF_{WO} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

الإشارات المتوقعة للنموذج هي:

$\beta_1 > 0$	$\beta_2 < 0$	$\beta_3 < 0$	$\beta_4 < 0$	$\beta_5 > 0$	$\beta_6 > 0$

β_0: الحد الثابت.

β_1، β_2 ، β_3 ، β_4 ، β_5،β_6 : تعبر عن معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة.

ε_t : الخطأ العشوائي.

ب) نموذج قطاع غزة:

$$INF_{ga} = \alpha_0 + \alpha_1 GR + \alpha_2 INT + \alpha_3 EXR + \alpha_4 UNR + \alpha_5 INF_{IS} + \alpha_6 INF_{WO} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

الإشارات المتوقعة للنموذج هي:

$\alpha_1 > 0$	$\alpha_2 < 0$	$\alpha_3 < 0$	$\alpha_4 < 0$	$\alpha_5 > 0$	$\alpha_6 > 0$

α_0 : الحد الثابت.

α_1، α_2 ، α_3 ، α_4 ، α_5،α_6 : تعبر عن معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة.

ε_t : الخطأ العشوائي.

ثالثاً: التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة

تناول البحث نتائج الأساليب القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تحليل وتقدير النماذج القياسية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة كل نموذج مقدر.

1- **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:** كما سبق توضيحه فإن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، والجدول رقم (1) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Philips Perron – PP).

جدول رقم (1): نتائج اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

Variables	Phillips Perron Test							
	الضفة الغربية				قطاع غزة			
	Level	P-values	1st Difference	P-values	Level	P-values	1st Difference	P-values
INF	-5.56	0.0000*	….	….	-6.07	0.0000*	….	….
GR	-8.72	0.0000*	….	….	-9.76	0.0000*	….	….
INT	-2.23	0.1979	-7.83	0.0000*	-2.23	0.1979	-7.83	0.0000*
EXR	-1.37	0.5889	-5.56	0.0000*	-1.37	0.5889	-5.56	0.0000*
UNR	-4.10	0.0020*	….	….	-3.57	0.0091*	….	….
INF_{IS}	-5.10	0.0001*	….	….	-5.10	0.0001*	….	….
INF_{WO}	-9.41	0.0000*	….	….	-9.41	0.0000*	….	….

* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

ويتضح من خلال الجدول (1) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة تبين أنها كانت ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level) باستثناء متغيري معدل الفائدة (INT) وسعر الصرف (EXR) حيث تحقق لهما شرط السكون عند المستوى الأول عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولي (1) ~I ، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

2- **نتائج اختبار التكامل المشترك:** بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، تم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات السابقة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر Trace test (*trace*) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test (max)، حيث أن كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة، حيث تم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية (H_0: r = 0): وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.
- والفرضية البديلة (H_1:r > 0): وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

جدول رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات النموذج المتعدد

Hypothesized	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	Trace Statistic	Critical Value Sig Level = 0.05	Prob.	Trace Statistic	Critical Value Sig Level = 0.05	Prob.
None	144.32	47.85	0.0000*	115.32	47.85	0.000*
At most 1	84.69	29.79	0.0000*	65.65	29.79	0.000*
At most 2	45.72	15.49	0.0000*	33.27	15.49	0.000*
At most 3	17.49	3.84	0.0001*	16.23	3.84	0.001*

* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

ويتضح من الجدول (2) أن القيمة المحسوبة لاختبار Trace أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند جميع المستويات، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك (1 + r)، وأن عدد متجهات التكامل المشترك أكثر من 4 متجهات وكذلك تأكد هذه النتيجة قيمة .Prob عند جميع المستويات لأنها أقل من 5%، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

3- **نتائج تحليل وتقدير النماذج القياسية:** بعد التحقق من سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات، تم تقدير النماذج القياسية حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على معاملات خط انحدار للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، حيث أشارت النتائج إلى أن عدد من المتغيرات غير دالة إحصائياً وتتمثل في كل من (التسهيلات الائتمانية، معدل الأجور، سعر الفائدة) لذلك تم استبعادها من النموذج وإعادة التقدير مرة أخرى وإجراء العديد من محاولات التقدير للوصول لأفضل نموذج قياسي لمحددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، وبعد ذلك استقر رأي الباحثين على النماذج التالية:

أولاً: نموذج الضفة الغربية: بعد اجراء العديد من المحاولات للوصول لأفضل نموذج قياسي تم تقدير النموذج التالي وذلك بعد التأكد من صلاحية النموذج المقدر والتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى التي سيتم توضيحها وجودة النموذج بشكل عام، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3): نتائج تقدير النموذج القياسي للضفة الغربية

Dependent Variable: INF				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	0.565183	0.138505	4.080593	0.0001
INF_{IS}	0.628108	0.157375	3.991166	0.0002
GR	-0.008131	0.002391	-3.400923	0.0013
EXR	-2.127054	0.894032	-2.379169	0.0208
R^2=0.،29 Adj. R^2 =0.25 ، DW=1.55، F =7.4 ، Prob.=0.000				

بحيث يصبح النموذج القياسي للضفة الغربية على الشكل التالي:

$$INF_{we} = 0.565 - 0.0081GR - 2.1\ EXR + 0.62\ INF_{IS} + \varepsilon_t$$

ويبين الجدول رقم (3) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (Adj. R^2 =0.25) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 25% من التغير الحاصل في معدل التضخم في الضفة الغربية، أما النسبة المتبقية فهي ترجع إلى عوامل أخرى.

وكذلك نلاحظ أن قيمة الاختبار F بلغت (7.4) بقيمة احتمالية (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به، هذا بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المقدر هي دالة إحصائياً.

وفي ظل الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، فذلك يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة، حيث تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلي أن قيمة (T-statistic =-6.94E-16) وأن قيمة الاحتمال (P-Value = 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، وهذا يدلل على أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر. وللتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J-B = 1.04) باحتمال بلغ (P-Value = 0.593)، وهذا يبين قبول الفرض العدمي الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي. وكذلك تم استخدام اختبار (White) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ (4.61 =N*R-squared) باحتمال (P-value = 0.8663) وهذه النتيجة تدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ. وأيضاً للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً في جدول رقم (3)، حيث بلغت قيمة هذا الاختبار (DW =1.55) وتظهر هذه القيمة أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك لأنها تجاوزت الحد الأعلى للقيمة الجدولية (d_u = 1.52) وبالتالي خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة. أما فيما يتعلق بشرط استقلال المتغيرات

المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد) تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، وتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير ($VIF = \frac{1}{1-R2}$) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لحدة المشكلة (Studenmund, without date)، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج كما هو موضح في الجدول رقم (4)، حيث تشير النتائج إلى أن قيمة (VIF < 5) وذلك لجميع المتغيرات، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

جدول رقم(4): نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

Variable	VIF
INF_{IS}	1.14
GR	1.13
EXR	1.07

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

اختبار الفرضيات والتفسير الاقتصادي لنموذج الضفة الغربية

الفرضية الأولى: وجود علاقة طردية بين معدل التضخم في اسرائيل ومعدل التضخم في الضفة الغربية

من خلال نتائج التحليل في جدول (3)، يتضح أن معامل خط انحدار معدل التضخم بإسرائيل قد بلغ (0.62) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم في إسرائيل بمقدار 1% سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بالضفة الغربية بمقدار 0.62 في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع فرضية الدراسة ويوافق النظرية الاقتصادية في أن ارتفاع أسعار الواردات يعمل زيادة معدلات التضخم المحلية، كما أن هذه النتيجة تتفق مع العديد من الدراسات السابقة ومنها (الجراح، 2011)، (الهجهوج، 2009)، (Yol, 2010)، (Rahimi & Pahlavani, 2009)، (Khan & Others 2007)، (Kim, 2001). وهذه النتيجة تعتبر منطقية خصوصاً في اقتصاد مكافئ للاقتصاد الفلسطيني، وهذا يفسره تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي مما جعله اقتصاد مستورد للتضخم والأسعار في السوق الفلسطيني مرهونة للأسعار في السوق الاسرائيلي حيث تشير البيانات على أن الواردات تستحوذ على 66% من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة وأن حوالي 80% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية تتم مع الاحتلال الإسرائيلي.

الفرضية الثانية: وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الضفة الغربية

من خلال نتائج التحليل في جدول (3)، يتضح أن معامل خط انحدار النمو الاقتصادي قد بلغ (-0.0081) وهذا يعني أنه كلما تراجع نصيب الفرد الحقيقي بمقدار 100 دولار سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بمقدار 0.8% وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى وتختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في أن زيادة معدل النمو يعمل على زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص على السلع والخدمات و بالتالي

ارتفاع معدل التضخم، وكذلك تتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة منها: (شنيبش، 2013)، (الجراح، 2011)، (Rahimi & Pahlavani Yol, 2010)، (العمر، 2007). لكن هذه النتيجة تختلف مع دراستين فقط هما: (Sahadudhhen, I 2012)، (Greenidge & DaCosta 2009) الخاصة بدولة جامايكا، ولعل ذلك يُفسر لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني وما يعانيه من اختلالات هيكلية كونه اقتصاد ناشئ وهش ويتعرض للتدمير من قبل الاحتلال الصهيوني بشكل مستمر، كذلك للحصار للمفروض عليه حصار بشكل دائم، من ناحية أخرى ينفق الجزء الأكبر من نصيب الفرد على السلع الاستهلاكية الضرورية والتي تعتبر غير مرنة للتغيرات في معدلات الأسعار.

الفرضية الثالثة: وجود علاقة عكسية بين معدل سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم في الضفة الغربية

من خلال نتائج التحليل في جدول (3)، يتضح أن معامل خط انحدار سعر الصرف قد بلغ (2.1−) وهذا يعني أنه كلما ارتفع سعر صرف الشيكل مقابل الدولار بمقدار شيكل اسرائيلي واحد سوف يؤدي ذلك لخفض معدل التضخم بمقدار 2.1% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى وهذا يتفق مع فرضية الدراسة ويوافق النظرية الاقتصادية، في أن انخفاض سعر الصرف يعمل على زيادة القوة الشرائية للمواطن وبالتالي خفض الأسعار، كما أنها تتفق مع العديد من الدراسات السابقة منها: (Sahadudhhen, I 2012)، (خضر، 2012)، (الجراح، 2011)، (إلهيتي وآخرون، 2010) في النتائج الخاصة بالاقتصاد الأردني وتختلف معها في النتائج الخاصة بالاقتصاد التركي، (الزهوي، 2010) في الأجل القصير، و(Kim, 2001) . وتختلف معها العديد من الدراسات منها: (شنيبش، 2013)، (Greenidge & DaCosta, 2009) Yol, 2010))، (Rahimi & Pahlavani, 2009)، (Laryea & Sumaila 2001)، وتعتبر هذه النتيجة منطقية في مثل حالة الاقتصاد الفلسطيني كونه تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي ويعتمد على الاستيراد بشكل كبير حيث أن انخفاض قيمة الشيكل الاسرائيلي مقابل الدولار يعمل على رفع أسعار البضائع المستوردة من السوق الدولية وكذلك من اسرائيل نظراً لأن أسعار البضائع تُقوم غالباً بالدولار والتي هي في الغالب سلع استهلاكية، وتزداد قوة تأثير سعر الصرف وسرعته على الأسعار مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع الاستهلاكية.

ثانياً: نموذج قطاع غزة:

بعد إجراء العديد من المحاولات للوصول لأفضل نموذج قياسي تم تقدير النموذج التالي وكذلك تم التأكد من صلاحية النموذج المقدر والتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج القياسي لقطاع غزة

Dependent Variable: INF				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	-3.107725	1.037474	-2.995472	0.0041
INF_{WO}	1.472418	0.353613	4.163924	0.0001
UNR	0.070253	0.026985	2.603351	0.0118
GR	-0.037112	0.016550	-2.242424	0.0290
R^2=0.،33	**Adj. R^2 =0.29 ، DW=1.84، F =9.22 ، Prob.=0.000**			

بحيث يصبح النموذج القياسي لقطاع غزة على الشكل التالي:

$$INF_{ga} = -3.107 - 0.03GR + 0.07\,UNR + 1.47\,INF_{WO} + \varepsilon_t$$

أيضاً هنا تم استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للتأكد من صحة النموذج المقدر، وذلك من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائي بشكل عام. وللتحقق من شرط اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر، تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة (T-statistic =1.29E-11) وأن قيمة الاحتمال (P- = 1.000) Value، حيث تشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر. وكذلك للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque-Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J-B = 0.11) باحتمال بلغ (P- Value = 0.942)، ويتضح من ذلك قبول الفرض العدمي الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي. وأيضاً تم استخدام اختبار (White) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ (N*R-squared= 9.29) باحتمال (P-value = 0.4108) وهذه النتيجة تدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ. وللتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة (DW) كما هو مبين في جدول (5)، حيث بلغت قيمة هذا الاختبار (DW =1.84)، حيث تظهر هذه القيمة أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك لأنها تجاوزت الحد الأعلى للقيمة الجدولية (d_u = 1.52) وبالتالي خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة. وفيما يتعلق بمشكلة التداخل خطي المتعدد تم التحقق من عدم وجودها بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر بالاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج فكانت النتائج كما يلي:

جدول(6): يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

Variable	VIF
INF_{WO}	1.03
UNR	1.05
GR	1.02

حيث تشير النتائج في الجدول (6) إلى أن قيمة (VIF < 5) وذلك لجميع المتغيرات، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

وبالتالي من خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

اختبار الفرضيات والتفسير الاقتصادي لنموذج قطاع غزة:

الفرضية الأولى: وجود علاقة طردية بين معدل التضخم العالمي ومعدل التضخم في قطاع غزة

من خلال نتائج التحليل في جدول (5)، يتضح أن معامل خط انحدار معدل التضخم العالمي قد بلغ (1.47) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم العالمي بمقدار 1% سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بقطاع غزة بمقدار 1.47% وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، حيث تتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في أن ارتفاع أسعار المستوردات يعمل على رفع مستوى التضخم المحلي، كذلك تتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة ومنها: (الجراح، 2011)، (الهجهوج، 2009)، (Yol, 2010))، Rahimi &

(Pahlavani, 2009)، (Khan & Others, 2007). حيث أن هذه النتيجة تعكس واقع قطاع غزة في اعتماده على أسعار السلع القادمة من مصر نظراً لعدم وجود بدائل قادمة من إسرائيل في ظل الحصار المفروض على القطاع حيث شهد معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً وغير مسبوق عام 2008 بنسبة 13.9% في قطاع غزة، وذلك على خلفية موجة الغلاء والارتفاع في الأسعار العالمية.

الفرضية الثانية: وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في قطاع غزة

من خلال نتائج التحليل في جدول (5)، يتضح أن معامل خط انحدار الناتج قد بلغ (0.03−) وهذا يعني أنه كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 100 مليون دولار سوف يؤدي ذلك لخفض معدل التضخم بمقدار 3% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، بالتالي تختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين معدل التضخم وبين الناتج المحلي الإجمالي، وتتفق كذلك مع دراسة كل من(شنبيش،2013)، (Rahimi, 2009)، (Laryea & Sumaila, 2001). ولكنها تختلف مع دراسة (Sahadudhhen I, 2012)، (YOL, 2010).

الفرضية الثالثة: وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في قطاع غزة

من خلال نتائج التحليل في جدول (5)، يتضح أن معامل خط انحدار البطالة قد بلغ (0.07) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل البطالة بمقدار 100% سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بمقدار 7% وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتخالف هذه النتيجة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم والتي أقرها منحنى فيليبس إلا انها وافقت ظاهرة جديدة في الأدب الاقتصادي بدأت في السبعينات باسم الركود التضخمي (Stagflation)، وكذلك اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Greenidge & DaCosta, 2009) في النتائج الخاصة بدولة باربادوس في المدى القصير والطويل ، و لكنها اختلفت مع (هتهات 2006).

النتائج:

تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن معدل التضخم المتحقق في الأراضي الفلسطينية يخفي الكثير من التناقضات، حيث في الوقت الذي شهدت فيه مستويات الأسعار في الضفة الغربية ارتفاعاً، تراجعت مستويات الأسعار في قطاع غزة، مما يعكس حجم الاختلاف في الظروف الاقتصادية السائدة في المنطقتين.
2. بينت نتائج اختبار جوهانسن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وأنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل، بحيث تظهر سلوكا متشابهاً.
3. أن قيمة معامل التحديد المعدل لنموذج الضفة الغربية بلغ (0.25) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصاد (عبر عنه بنصيب الفرد من الناتج الحقيقي)، معدل التضخم في اسرائيل وسعر صرف الشيكل مقابل الدولار) في نموذج الضفة الغربية قد فسرت (0.25) من التغير الحاصل في المتغير التابع (معدل التضخم في الضفة الغربية)، والنسبة المتبقية (0.75) ترجع لعوامل أخرى لم تدخل في النموذج أهمها عدم الاستقرار السياسي.

4. أن قيمة معامل التحديد المعدل لنموذج قطاع غزة بلغ (0.29) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي (عبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)، معدل التضخم في العالمي ومعدل البطالة) في نموذج قطاع غزة قد فسرت (0.29) من التغير الحاصل في المتغير التابع (معدل التضخم في قطاع غزة)، والنسبة المتبقية (0.71) ترجع لعوامل أخرى لم تدخل في النموذج أهمها الحصار المفروض على القطاع كسياسات الإغلاق المستمرة للمعابر وعدم الاستقرار السياسي.
5. أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم في اسرائيل وبين معدل التضخم في الضفة الغربية، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم في إسرائيل بمقدار 1% سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بالضفة الغربية بمقدار 0.62% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
6. أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي وبين معدل التضخم في الضفة الغربية، وهذا يعني أنه كلما زاد نصيب الفرد الحقيقي من الناتج بمقدار 100 دولار سينخفض معدل التضخم في الضفة بمقدار 0.8% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
7. أن هناك علاقة عكسية بين معدل سعر صرف الشيكل مقابل الدولار وبين معدل التضخم في الضفة الغربية، وهذا يعني أنه كلما انخفض سعر صرف الشيكل مقابل الدولار بمقدار شيكل واحد سيؤدي ذلك لرفع معدل التضخم في الضفة بمقدار 2.1% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يعود إلى أن نسبة كبيرة من الواردات هي من السلع الأساسية والضرورية.
8. أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم العالمي وبين معدل التضخم في قطاع غزة، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل التضخم العالمي بمقدار 1% سيؤدي ذلك لرفع معدل التضخم في غزة بمقدار 1.47% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
9. أن باقي المتغيرات (التسهيلات الائتمانية، سعر الفائدة، معدل الأجور) كانت غير دالة احصائياً، وهذا يعكس عدم وجود سياسة نقدية لعدم وجود عملة وطنية.
10. أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي وبين معدل التضخم في قطاع غزة، وهذا يعني أنه كلما ارتفع الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 100مليون دولار سيؤدي ذلك لخفض معدل التضخم في غزة بمقدار 3% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
11. أن هناك علاقة طردية بين معدل البطالة وبين معدل التضخم في قطاع غزة، وهذا يعكس حالة الركود التضخمي التي يعاني منها قطاع غزة، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل البطالة بمقدار 100% سيؤدي ذلك لرفع معدل التضخم في غزة بمقدار 7% وذلك في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

التوصيات:

توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات وهي:

1. العمل على ضرورة إصدار عملة وطنية إذا توفرت الشروط لذلك، بحيث تتبع نظام الصرف الثابت مع عملة دولة مستقرة اقتصادياً ولها علاقات تجارية مع السلطة الفلسطينية، لكي نجنب الاقتصاد الفلسطيني حالة الارباك التي تحدث له في حالة تذبذب سعر صرف العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني وخاصة سعر صرف الدولار مقابل الشيكل.
2. يتوجب على السلطة الفلسطينية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على معدلات البطالة المرتفعة، من خلال تشجيع المشروعات التي تستخدم أيدي عاملة بكثرة كمشاريع القطاع الزراعي.

3. ضرورة دعم القطاعات الاقتصادية والتنموية المنتجة وتقديم الإعانات اللازمة لها، لتقليل الاعتماد على الواردات وخاصة الاستهلاكية منها.
4. على السلطة الفلسطينية أن تراجع اتفاقياتها الاقتصادية الموقعة مع اسرائيل، وخاصة التجارية منها، لأنها تقف عائقا في سبيل تطور الاقتصاد الفلسطيني ولتقليل حدة التبعية للاقتصاد الاسرائيلي.
5. نظراً لتأثر معدلات التضخم بالحصار والأوضاع السياسية الحالية، فإن ذلك يتطلب ضرورة العمل على التخفيف من حدة التأثير السلبي للأوضاع السياسية من خلال حث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل لتخفيف الحصار وذلك لتحفيز النشاط الاقتصادي.

المراجع

إلهيتي، أحمد، وأخرون، (2010). أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد (2)، العدد(3).

الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي يشهده اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، 2012.

الجراح، محمد، (2011). مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية "دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود"، *دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيـ*ة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض.

الجلال، أحمد، (2006). دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية للفترة 1990–2003، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوية:2013، 2014.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة: 1994–2012، 2014.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2014.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2012، 2013.

حمود، نوال، (2011). استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، *دراسة منشورة في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية*، قسم نظم المعلومات الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

خضر، زاهر، (2012). تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994–2010)، *رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد*، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

رجب، وضاح، (2011). التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

زكي، رمزي، (1980). مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الزهوي، حسين عبد المنعم، (2010). دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (1986-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ساموبلسون، بول ، نوردهاوس، ويليام، (2006). الاقتصاد، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

ساموبلسون، بول، وآخرون، (2001). الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله، مراجعة: د. أسامة الدباغ، دار الأهلية، عمان، الأردن.

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2015، 2014، 2013، 2010، 2006.

السمهوري، محمد، (2000). اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الأزهر، فلسطين.

الشبول، نايف، (1981). التضخم في الاقتصاد الأردني-دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه-*رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة جامعة عين شمس.

شلتوت، حافظ محمود، (2008). اقتصاديات النقود والبنوك، مطابع الدار الهندسية، القاهرة.

شنبيش، محمد، (2013). دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، *المجلة الجامعة*، المجلد(1)، العدد(15).

صافي، سمير، (2015). مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام EVIEWS، الناشر: مكتبة آفاق، غزة – فلسطين.

صندوق النقد الدولي (2003)، التضخم – تحقيق التوازن السليم. مجلة التمويل التنمية، واشنطن العاصمة.

صندوق النقد الدولي، تقرير 2014.

عبد القادر، السيد متولي، (2007). اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المتساوى لجوهانسن إطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام EViews5، المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الإدارية وعلوم الإدارة، مصر.

عطية، عبد القادر، (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.

العمر، حسين، (2007). محددات التضخم بدولة الكويت، دراسة منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الدراسات التجارية، الكويت.

الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة (فلسطين). رؤية الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة حول "السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة"، رام الله: أمان، 2012.

المصبح، عماد الدين، (2006). محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970- 2004، دراسة منشورة في *مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد(34)، 2013.

مقلد، رمضان، والفيل، أسامة، (2012). النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.

هتهات، سعيد، (2006). دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

الهجهوج، حسن، (2009). محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي: أسلوب التكامل المشترك، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية العلوم الإدارية والتخطيط، جامعة الملك فيصل.

References

Abdelkader, Al Said Metwally. (2007). Derivation of the Error Correction Model from The Johansen Isometric Test. A Theoretical Framework and an Applied Example Using Eviews5. Higher Institute of Computers, Management Information Systems and Management Sciences, Egypt. (in Arabic)

Abdul Aleem Khan et. Al. (2007). Determinants of Recent Inflation in Pakista, Social Policy and Development Center: Karach, Munich Personal RePEcArchive (MPRA), *Working Paper* No. 16254. (in Arabic)

Alareeni, B., & Branson, J. (2011). The relative performance of auditors' going-concern opinions and statistical failure prediction models in Jordan. *Accountancy & Bedrijfskunde*, 31 (8), 23-35

Alareeni, B., & Branson, J. (2013). Predicting listed companies' failure in jordan using altman models: a case study. *International Journal of Business and Management*, 8(1), 113-126.

Alareeni, Deghash. (2016). Applicability of the balanced scorecard to assess performance of al-aqsa media network institution in gaza strip. *IUG Journal of Economics and Business*, 24(3), 21-46

Al-Hajhouj, Hassan. (2009). Determinants of Inflation in the Arab Gulf Cooperation Council Countries: Method of Joint Integration, Department of Economics and Planning, College of Administrative Sciences and Planning, King Faisal University. (in Arabic)

Al-Jalal, Ahmad (2006). The Role of Monetary and Financial Policies in Combating Inflation in Developing Countries: A Case Study of the Republic of Yemen for the Period 1990-2003. [Unpublished Master Thesis], Department of Management Sciences, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, University of Algiers, Algeria. (in Arabic)

Al-Jarrah, Muhammad. (2011). Sources of inflation in the Kingdom of Saudi Arabia "A study using the entry of boundary test, *Journal of Economic and Legal Sciences*. (in Arabic)

Al-Musbah, Imad Al-Din. (2006). Determinants of inflation in Syria during the period 1970 – 2004. *Journal of Social Sciences*, Kuwait University, Scientific Publishing Council, Kuwait. (in Arabic)

Al-Omar, Hussain. (2007). Determinants of Inflation in the State of Kuwait. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, College of Business Studies, Kuwait. (in Arabic)

Al-Samhouri, Muhammad. (2000). Money and Banking Economics, Al-Azhar University, Palestine.

Al-Shboul, Naif, (1981). Inflation in the Jordanian Economy - An Analytical Study of Its Causes, Measurement and Treatment. [Unpublished Master Thesis], Faculty of Commerce, Ain Shams University. (in Arabic)

Al-Zahwi, Hussein Abdel-Moneim. (2010). An Econometric Study of the Determinants of Inflation in Egypt During the Period (1986 - 2006). [Unpublished Master's Thesis], Cairo University, Egypt. (in Arabic)

Attia, Abdelkader. (2005). Modern Econometrics, Between Theory and Practice, University House, Alexandria. (in Arabic)

Bayo, F. (2005). Determinants of inflation in Nigeria: An empirical analysis. *International Journal of Humanities and Social Science*, 1(18), 262-271.

Bernanke, B. (2005). Inflation in Latin America—Anew Era? Paper presented at theStanford Institute for Economic Policy Research Economic Summit, February.

El-hiti, et. Al., (2010). The effect of exchange rate fluctuations on inflation rates in the Jordanian and Turkish economies. *Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences*, 2(3). (in Arabic)

Greenidge, K., & DaCosta, D. (2009). Determinants of inflation in selected caribbean countries. *Journal of Business, Finance & Economics in Emerging Economies*, 4(2), 371-397.

Gujarati, Damodar N. (2004). Basic Econometrics, McGraw companies.

Hammoud, Nawal. (2011). The use of the joint integration analysis methodology to demonstrate the impact of monetary and real variables on inflation. *Anbar University Journal of Economic and Management Sciences*. (in Arabic)

Hathat, Saeed. (2006). An Economic and Measurement Study of the Phenomenon of Inflation in Algeria. [Unpublished Master's Thesis], Kassdi Mariah University, Algeria. (in Arabic)

International Monetary Fund. (2003). Inflation - Achieving the Right Balance. Development Finance Journal, Washington, DC.

International Monetary Fund. (2014) Report. (in Arabic)

Khader, Zahir. (2012). The effect of the exchange rate on the overall indicators of the Palestinian economy (1994-2010). [Unpublished Master's Thesis], Al-Azhar University, Gaza. (in Arabic)

Laryea, Samuel & R. Sumaila, Ussif. (2001). Determinants of Inflation in Tanzania, *Development Studies and Human Rights (DSHR),* Working Paper No. 12.

Mukalled, Ramadan, and the Alfeel, Osama. (2012). Macroeconomic Theory, University Education House, Alexandria, Egypt. (in Arabic)

Pahlavani, M., & Rahimi, M. (2009). Sources of inflation in Iran: An application of the ARDL approach. *International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies*, 6(1), 61-76.

Palestine Monetary Authority, Annual Report 2015, 2014, 2013, 2010, 2006.

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2013). Palestinian Labor Force Survey: Annual Report: 2012, 2013. (in Arabic)

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2014). National Accounts at Current and Constant Prices: 1994-2012, 2014. (in Arabic)

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2014). Palestine Statistical Yearbook. (in Arabic)

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2014). Prices and Index Numbers Annual Bulletin: 2013, 2014.

Rajab and Waddah. (2011). Inflation and Depression: Causes and Solutions According to the Principles of Islamic Economics, Dar Al-Nafaes for Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon. (in Arabic)

Safi, Samir. (2015). Introduction to Regression Model Analysis Using EVIEWS, Publisher: Afaq Library, Gaza-Palestine. (in Arabic)

Sahadudheen, I. (2012). A cointegration and error correction approach to the determinants of inflation in India. *International Journal of Economic Research*, 3(1), 105-112.

Samuelson, Paul, Nordhouse, William. (2006). Economy, the National House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Shaltout, Hafez Mahmoud. (2008). The Economics of Money and Banking, Engineering House Press, Cairo. (in Arabic)

Shanbeesh, Muhammad. (2013). A study of the relationship between inflation, money supply and the exchange rate in the Libyan economy during the period (1992-2008). *The University Journal*, 1(15). (in Arabic)

The Palestinian Economic Policy Research Institute. (2013). The Economic and Social Monitor, No. (34). (in Arabic)

UNCTAD (2012). United Nations Conference, Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory.

Yol, MarialAwou (2010). Determinants of Inflation in Sudan: An EmpircalAnalysis, Policies, *Research and Statistics Department*, The Central Bank of Sudan.

Zaki, Ramzi (1980). The Problem of Inflation in Egypt, its Causes and Consequences, with Proposals to Combat High Prices, the Egyptian General Book Authority, Cairo. (in Arabic)

ملحق رقم (1): التوزيع النسبي لأوزان الترجيح المستخدمة في عمليات احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمجموعات الرئيسية بناءً على بيانات إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2004

أقسام الإنفاق الرئيسية	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	القدس*
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	37.64	38.82	38.89	32.88
المشروبات الكحولية والتبغ	4.66	5.07	4.27	4.39
الألبسة والمفروشات والأحذية	6.96	6.96	7.16	6.62
المسكن ومستلزماته	10.38	10.72	9.00	11.94
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	6.31	6.29	6.41	6.35
الخدمات الطبية	4.45	5.26	3.68	3.87
النقل والمواصلات	9.86	9.58	8.75	12.38
الاتصالات	3.79	3.87	3.41	4.27
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	4.84	3.91	6.23	4.58
خدمات التعليم	3.56	3.19	4.03	3.64
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	2.18	2.14	2.14	2.30
سلع وخدمات متنوعة	5.37	4.19	6.04	6.78
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps/.

ملحق رقم (2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم خلال الفترة (2000-2014)

INFw	INFg	INFp	السنة	INFw	INFg	INFp	السنة
9.81	13.97	9.89	2008	3.21	2.97	2.79	2000
0.57	4.42	2.75	2009	2.62	-1.03	1.23	2001
4.24	1.71	3.75	2010	6.08	2.08	5.71	2002
3.54	0.58	2.88	2011	4.3	2.47	4.4	2003
4.08	0.48	2.78	2012	2.89	3.18	3.01	2004
3.1	-0.77	1.72	2013	4	2.45	4.11	2005
1.2	2.9	1.7	2014	5.02	4.64	3.84	2006
				0.75	1.56	1.86	2007

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوية:2014،2013. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps/. وسلطة النقد الفلسطينية، 2015. التقرير السنوي لعام 2014.

تم توفير التمويل الأساسي لهذا البحث من قبل سلطة النقد الفلسطينية، ومن خلال اتفاقية التعاون بينها وبين الكلية الجامعية في مجال دعم البحث العلمي في فلسطين.

DOI: 10.51325/ijbeg.v1i3.43 **EuroMid Academy of Business & Technology**